الأسس النظرية للثورة الوطنية الديمقراطية

بقلم : أبو سعد

ان الاحاطة بموضوع الثورة الوطنية الديمقراطية ، بوصفها نوعا جديدا من الثورات الاجتماعية التي حدثت وتحدث في الظروف الدولية الحديثة والمعاصرة حيث انتصرت الاشتراكية في سلسلة من بلدان العالم ، وحيث تحولت الرأسمالية الى مرحلتها العليا والاخيرة ، الامبريالية ، وتعمقت ازمتها العامة ، انما تقتضي جملة من المحاضرات والبحوث وشيئا من الوقت ربما ضاق امامه ما خصص لهذه الدراسة من مجال ، لذلك فان دراستنا هذه سوف لن تستطيع الا ان تتناول بعض جوانب هذه الثورة . ولا سيما الاسس النظرية لها ، وكذلك بعض ما تستهدفه وبعض ما تقوم به من تغييرات في ميدان العلاقات الفكرية والثقافية في المجتمع .

بالرغم من انها لم تظهر على مستوى العالم في حقبة زمنية واحدة ، ولم تعش كلها فترات متساوية ، غير انها ، وبوجه عام ، سلكت في تطورها التاريخي نفس تلك المراحل في التطور الاجتماعي ، واذا كان مقدرا لبعض الشعوب ان تجاوز خلال تطورها التاريخي بعض التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية كما هو الامر بالنسبة للشعب المتولي الذي بلغ الاشتراكية متجاوزا ليس فقط الرأسمالية ، فانه يبدو كما تشير دلائل كثيرة ان الشعب سيبلغ المجتمع الاشتراكي مخطيا طريق التطور الرأسمالي .

ومع ذلك ، فهذا لا يعني بطبيعة الحال ، بان طريق التطور لا يعني بالتشكيلات التي يخلف احدها الاخر بالعاقب . ولكنه يمكن ان يتحقق ذلك المسوى في تطور القوى المنتجة دون الحاجة بوجود تلك الطفرات المستفلة ، دون ما وجود تلك الحتمية لوجود اشكال النمط الطفيلي التي تنطوي عليها مرحلة التطور الرأسمالية .

ان التاريخ العالمي يكشف امامنا الطريق التاريخي لحركة البشرية من التشكيلة البدائية الى التشكيلة الاشتراكية ، مرورا بنظام الرق والنظامين الرأسمالي والاقطاعي .

ولقد عرف تاريخ المجتمعات الطبقية الثلاث ، العبودية والاقطاعية والرأسمالية ، انواعا مختلفة من الثورات الاجتماعية . والاساس الاقتصادي الاجتماعي لهذه الثورات التي حدثت وتحدث في التاريخ كثورات العبيد وثورات الفلاحين والثورات البورجوازية الديمقراطية والثورات الوطنية الديمقراطية وكذلك الثورات الاشتراكية انما هو التناقض بين القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية في المجتمع . فالطبقات المسيطرة المالكة لوسائل الانتاج والقرارات تدافع عن العلاقات الانتاجية القائمة على الاستغلال والقهر الطبقي بالاعتماد على منظومة كاملة من المؤسسات السياسية والقانونية والقمعية ، ولا سيما جهاز الدولة .

اما القوى المنتجة الجديدة ولا سيما الطبقات العاملة المستغلة فانها تقاوم القهر الطبقي والظلم الاجتماعي الذي تعرض له ، ولا تجد امامها سبيلا للخلاص ، تجد الصراع الطبقي الحاد بمختلف اشكاله الاقتصادية والسياسية والفكرية سبيل الثورة الاجتماعية ، ولذا فان مسالة انتصار القوى المنتجة الجديدة وظفرها في ارساء علاقات انتاجية جديدة ، لا يمكن ان يتم الا من خلال الثورة الاجتماعية ، وعبر التغيرات الجذرية لحياة المجتمع ، ولهذا فان انتصار الثورة او فشلها يتوقف في نهاية الامر على قضية اغتصاب السلطة السياسية .

ان الثورات الاجتماعية ، يختلف بعضها عن البعض الاخر ، باختلاف المراحل التاريخية للتطور الاجتماعي التي تعيشها الشعوب ، وباختلاف القوى الطبقية الاجتماعية المحركة لهذه الثورات ، وباختلاف قيادتها وباختلاف المهام الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ينبغي انجازها . اذ انه فقط في ضوء هذه الاختلافات ، يمكن تقييم طبيعة هذه الثورة او تلك ، ودورها في العملية الثورية لتغيير المجتمع .

نظرية الثورة الديمقراطية في ظروف رأسمالية المزاحمة الحرة

لقد عاصر كل من ماركس وانجلز الرأسمالية عندما كانت تمر في مرحلة المزاحمة الحرة ، وعندما كانت لم تتحول بعد الى مرحلتها العليا ، الامبريالية ومع ذلك فقد رسخت الرأسمالية الاجتماعي لهذه الثورات التي حدثت وتحدث في التاريخ الطبقي وتطورت الحركات الديمقراطية والثورات البورجوازية الديمقراطية والثورات الوطنية الديمقراطية وكذلك الثورات الاشتراكية انما هو التناقض بين القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية في المجتمع . فالطبقات المسيطرة المالكة لوسائل الانتاج والقرارات تدافع عن العلاقات الانتاجية القائمة على الاستغلال والقهر الطبقي بالاعتماد على منظومة كاملة من المؤسسات السياسية والقانونية والقمعية ، ولا سيما جهاز الدولة .

اما القوى المنتجة الجديدة ولا سيما الطبقات العاملة المستغلة فانها تقاوم القهر الطبقي والظلم الاجتماعي الذي تعرض له ، ولا تجد امامها سبيلا للخلاص ، تجد الصراع الطبقي الحاد بمختلف اشكاله الاقتصادية والسياسية والفكرية تعتمد اساسا على التحالف المتين بين الطبقة العاملة والفلاحين .

ولقد ارجع ماركس تقديرا منه لاهمية هذا التحالف ، فشل ثورات الفلاحين التي حدثت في المانيا في منتصف القرن السادس عشر، وتميزها عن الحروب الفلاحية الاخرى ، الى غياب تحالف هذه الطبقة مع الطبقات المتقدمة والاكثر انسجاما في المجتمع ولا سيما الطبقة العاملة .

ولم ينس ماركس وكذلك انجلز ، الاهداف النهائية الاستراتيجية للطبقة العاملة في الثورة الديمقراطية وحتمية تطورها الى الثورة الاشتراكية . قول لينين عندما يحدث عن الثورة عام ١٨٤٨ « بان ماركس انطلاقا من تحديده لطابع المرحلة انذاك وصف الطبقات الثورية التي تكون للثورة والتي لها مصلحة في انجاز الثورة الديمقراطية ، بانها البروليتاريا والفلاحين والبورجوازية الديمقراطية والمتحالفة ضد تحالف الطبقات الرجعية والبورجوازية الخائنة » .

وبعد ان وصلت الرأسمالية ، المرحلة الامبريالية ، مرحلة الصدامات الطبقية الحادة بين البروليتاريا والبورجوازية ، نظر لينين الى ابعد الحدود لنظريةماركس من الثورة الديمقراطية وباختلاف قيادتها وباختلاف المهام الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ينبغي انجازها . وقد احتدم حول هذه الثورة صراع في الحركة الاشتراكية الديمقراطية في روسيا بين اتجاهين رئيسيين ، الاتجاه الثوري الذي مثله لينين والاتجاه الانتهازي البورجوازي الصغير الذي مثله الجناح المنشفي في الحركة الاشتراكية الديمقراطية الروسية .

ان فكرة لينين عن الدور القيادي للطبقة العاملة في الثورة الديمقراطية يرتبط اوثق ارتباط بالثورة الاشتراكية ، اذ انه يشير بهذا الصدد « بان انجاز مهمات الثورة البورجوازية الديمقراطية ليس الا الخطوة الاولى لمواصلة الثورة حتى نهايتها ، الى الثورة الاشتراكية » .

ويقول « ويترتب على البروليتاريا التي تكافح ضد السيطرة البورجوازية في طليعة الجميع وعلى راس الجميع ان لا ننسى لحظة واحدة التناقضات الجديدة التي تكمن في اعماق الديمقراطية البورجوازية وان لا ننسى النضال الجديد » – (كتاب خطتا الاشتراكية الديمقراطية) .

ان ادراك حتمية النضال الطبقي اللاحق الذي يجري باشكال مختلفة ، ضمن هذه المرحلة التاريخية ومن اجل السير بها الى امام نحو الاشتراكية - بطرح المزيد من الاهمية لضرورة الحزب الطليعي الماركسي اللينيي يقول لينين « ينبغي على الاشتراكي الديمقراطي ان لا ينسى ابدا في اي حال من الاحوال حقيقة النضال الطبقي الذي تخوضه البروليتاريا في سبيل الاشتراكية ، وضد البرجوازية الصغيرة مهما كانت عليه نزعتها من الفهم الثوري لهذه الوضوعة ، بشم بوضوح « الى ان السلطة الوطنية الديمقراطية يمكن ان تحقق المهمات المقدمة فقط عبر الصراع الطبقي العنيف الذي تقوده تحالف العمال والفلاحين بقيادة اداة التحالف وطليعتها ضد كل القوى التي فقدت مصالحها وتفقد مصالحها عبر التحولات المادية والروحية في المرحلة الراهنة . »

وهو عندما يؤكد اهمية الحزب الطليعي المتسلح بالاشتراكية العلمية ، كاداة لا بد منها، لا لانجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية ، بل وللقيام بالتدابير الثورية والتقدمية الاخرى ولا سيما التحولات الاشتراكية ، انما يقول « لقد اكدت كل التجارب الثورية بصدد الاهمية التاريخية لدور الحزب الطليعي في قيادة الثورة ، ومدى المخاطر الجسيمة التي يمكن ان تتعرض لها اي ثورة في ظل غياب الحزب الطليعي ، وان الثورة في بلادنا تؤمن اكثر من اي وقت مضى ، بان الحزب الطليعي هو الضمان الوحيد لتحقيق قدرتها على قيادة الثورة وانجاز المهام المرحلية والتاريخية لها »

وفيما يتعلق بشكل « السلطة السياسية القادرة فعلا وبدون اي تردد وانعكاسات لانجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية ، يطرح لينين قيام الحكومة الثورية المؤقة ، ويعتبرها الاداة السياسية التي بمقدورها وحدها القيام بهذه المهمات ، ويصفها بانها حكومة العهد الثوري التي تعتمد على الانتفاضة الشعبية ، لا على المؤسسات التمثيلية المنبثقة عن الشعب انها ليست فقط جهازا لانجاز المهمات الديمقراطية . بل هي اولا وقبل كل شيء ، جهاز لصد المحاولات المعادية للثورة ».

وعلى اساس هذا الفهم فقد لخص برنامج التنظيم السياسي « الجبهة القومية » بصورة واضحة طبيعة السلطة الشعبية التي يمكنها تحقيق مهمات هذه المرحلة على النحو التالي : « ان المعنى الحقيقي للسلطة الوطنية الديمقراطية الشعبية ، كونها تمثل وتعبئشكل قاطع المصالح الاقتصادية والاجتماعية والروحية للقوى الاجتماعية الجديدة من عمال وفلاحين وكل الفئات الديمقراطية الاجتماعية الاخرى ، فهي اداة بن هذه القوى ، في نضالها ضد كافة القوى القديمة والمعادية التي نفدت مصالحها. انها دكتاتورية الديمقراطية الشعبية لجماهير العمال والفلاحين وكل الحلفاء في مواجهة قوى الاقطاع وشبهالاقطاع والكومبرادورية وحلفائهم »

ان تجربة العديد من البلدان ومن بينها الاقطار العربية ، دللت بان قيادة البرجوازية لم تسفر عن عجزها في مواصلة الثورة الديمقراطية فحسب . بل انها وقفت فيها في منتصف الطريق ، دون انجاز مهمامها الاساسية ، عبدية في الكثير من الاحيان ميلا للارتداد عن هذه المنجزات والمسارقة مع الاستعمار والقوى والانظمة الرجعية ، وانتهجت سياسة الاستبداد السياسي ، ومارست اساليب القمع الدكتاتورية ضد القوى الديمقراطية ولا سيما ضد الطبقة العاملة .

طبيعة الثورة الوطنية الديمقراطية في ضوء الماركسية اللينينية

نحاول ان نتعمق الان ظروف وطبيعة الثورة الوطنية الديمقراطية ومميزاتها الخاصة. واوجه الشبه والاختلاف بينها وبين الثورة البرجوازية الديمقراطية في ضوء النظرية الماركسية اللينينية .

ان العصر الراهن هو عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية الذي دشنته ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى .

لقد قفت ثورة اكتوبر الاشتراكية على جميع اشكال القهر الطبقي والوطني ، في بلاد البلشفيك وغيرت نتيجة لذلك ميزات القوى الطبقية على الصعيد الدولي لصالح الاشتراكية وسجلت انعطافا في تاريخ حركات التحرر الوطنية ، وبذلك فقد اطلقت الطاقات الجبارة للشعوب المضطهدة في النضال ضد الاستعمار والامبريالية .

ان الطابع الوطني التحرري للثورات الوطنية الديمقراطية ، ولا سيما الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن ، انما يستمد جذوره من المهام النضالية التي كانت تقف امام جماهير الشعب اليمني في اقليم اليمن باسره ، من خلال النضال الشاق الذي خاضه هذا الشعب ضد كل انواع الاضطهاد والظلم التي تعرض لها على مر تاريخه الطويل ، من جانب مختلف الغزاة والمحتلين الاجانب ، منذ اقدم العصور ، ولا سيما في العصر الحديث ضد الاحتلال العثماني وضد عدوان الرجعية السعودية في الشطر الشمالي وضد الاحتلال البريطاني في شطره الجنوبي .

ان الثورة الوطنية ، رغم انها من حيث محتواها الاساسي ، انما هي ثورة برجوازية غير ان نشوءها في ظروف الامبريالية والاضطهاد الاستعماري الذي تواجهه شعوب البلدان المستعمرة والتابعة ، انما تاتي لكي تحل التناقضات بين البلدان الامبريالية من ناحية وملايين البشر في البلدان المستعمرة والتابعة من ناحية اخرى ، وهذا امر طبيعي بالطابع المرحلي الخيري الشامل الذي يحشد جميع فئات الامة .

وبهذا الصدد : « ينبغي على الاشتراكي الديمقراطي ان لا ينسى ابدا في اي حال من الاحوال ضحية النضال الطبقي الذي تخوضه اكبر بروليتاريا في سبيل الاشتراكية . وضد البرجوازية الصغيرة . مهما كانت عليه نزعتها من ديمقراطية وجمهورية ، وذلك امر لا يقبل الجدل ، ولذا كان من الضروري وجود حزب اشتراكي – ديمقراطي متميز ومستقل ، متشبع بالروح الطبقي المرهف » .

ان برنامج التنظيم السياسي للجبهة القومية انطلاقا من الفهم الثوري لهذه الموضوعة يشير بوضوح « الى ان السلطة الوطنية الديمقراطية يمكن ان تحقق المهمات التقدمية عبر الصراع الطبقي المنظم الذي يقوده تحالف العمال والفلاحين بقيادة اداة التحالف وطليعتها ضد كل القوى التي نفدت مصالحها وتفقد مصالحها عبر التحولات المادية والروحية في المرحلة الراهنة .

كما رأى برنامج التنظيم السياسي « الجبهة القومية » عندما يؤكد على اهمية الحزب الطليعي المتسلح بالاشتراكية العلمية لا بد منها لانجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية: « لقد اكدت كل التجارب الثورية بصدق الاهمية التاريخية لدور الحزب الطليعي في قيادة الثورة ومدى المخاطر الجسيمة التي يمكن ان تتعرض لها اي ثورة في ظل غياب الحزب الطليعي وان الثورة في بلاد نؤمن اكثر من اي وقت مضى بان الحزب الطليعي هو الضمان الوحيد لتحقيق قدرتها على قيادة الثورة وانجاز المهام المرحلية والتاريخية لها » .

وعلى اساس هذا الفهم فقد لخص برنامج التنظيم السياسي « الجبهة القومية » بصورة واضحة طبيعة السلطة الشعبية التي يمكنها تحقيق مهمات هذه المرحلة كالتالي « ان المعنى الحقيقي بالسلطة الوطنية الديمقراطية الشعبية بكونها مثل وتحيز بشكل قاطع للمصالح الاقتصادية والاجتماعية والروحية للقوى الاجتماعية الجديدة من عمال وفلاحين وكل الفئات الديمقراطية الاجتماعية الاخرى ، فهي اداة المصالح والكومبرادوريين وحلفائهم »

جاء في برنامج التنظيم السياسي « الجبهة القومية »

« ان تجارب البلدان النامية التي قامت فيها تحالفات وطنية وديمقراطية تحت قيادة البرجوازية الصغيرة في ظل برامجها الاقتصادية والسياسية تثبت بالملموس ان هذه البرجوازية الصغيرة قد قادت لورتها الوطنية الى طريق مسدود والى عجز واضح عن تقديم المعالجات الجذرية والحاسمة للقضايا والمهام الثورية الوطنية الديمقراطية »

اما الطابع الديمقراطي للثورة الوطنية ، انما يحدد المهام الديمقراطية للجماهير الشعبية الواسعة ولا سيما جماهير الفلاحين في نضالها للقضاء على العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية وتحقيق اصلاح زراعي جذري بقطع الارض تحت تصرف المنتجين الاساسيين للمحاصيل الزراعية، الجماهير الواسعة من الفلاحين ولا سيما الفقراء منهم وتصفية كل اشكال الظلم والاستغلال الاقطاعيين وان نضال الجماهير الشعبية الواسعة وقواها الوطنية المعادية للاستعمار والاقطاع والرجعية تحقق الديمقراطية السياسية بتنظيم نفسها في احزاب ومنظمات سياسية وطنية وطبقية . ان النقابات والجمعيات الفلاحية والمنظمات الجماهيرية الاخرى المهنية والاجتماعية هي الاخرى من المهام الاساسية التي تحدد الطبيعة الديمقراطية للثورة .

وان رفع المستوى المعاشي ومكافحة مظاهر الجهل والمرض للجماهير الشعبية الواسعة ، هي مطالب شعبية تهم الجماهير الواسعة من الشعب بمختلف طبقاته الاجتماعية ولا سيما العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة في المدينة والفئات الشعبية الاخرى من الجنود والمثقفين الثوريين .

وعلى صعيد نظام الحكم فان جماهير الثورة الديمقراطية كما هو الامر بالنسبة للثورة اليمنية تواجه مهمة القضاء على نظام الحكم الاساسي الاقطاعي في الشمال واقامة النظام الجمهوري .

وفي الشطر الجنوبي كانت تواجه مهمة القضاء على الحكم الاستعماري والسلاطيني الاقطاعي وتحقيق الاستقلالالوطني وقيامجمهورية ديمقراطية مستقلة .

ومما يطبعالصورة الوطنيةبطابعها الديمقراطي الشعبي العام هو نضال قوى هذه الثورة من اجل وحدتها الوطنية والقومية ، كما هو الامر بالنسبة لسائر الثورات الديمقراطية فقد استهدف الشعب اليمني في مختلف مراحل نضاله الطويلة سواء في الشطر الشمالي او الجنوبي في الشطر من خلال نضاله لتحقيق اهدافه في التحرر والديمقراطية ، تحقيق طموحاته واهدافه النبيلة في وحدة ارضه ومصيره .

ان هذه الظروف مجتمعة اعطت لحركة التحرر الوطنية طابعا اعمق يمكنها تجاوز حدود الثورات البرجوازية الديمقراطية وفتح امامها افاقا ارحب للتطور نحو الاشتراكية فتتجاوز بذلك طريق التطور الرأسمالي وتحقق نبؤة لينين بانه « اثناء المعارك الحاسمة المقبلة للثورة العالمية في معركة اكثرية سكان الارض الموجهة في البداية نحو التحرر الوطني ستتوجه باسم الاستقلال وضد الرأسمالية .

ان هناك الكثير من البلدان التي حققت منذ سنوات طويلة استقلالها السياسي . ولكنها بسلوكها طريق التطور الرأسمالي بقيت اقطارا تابعة او زراعية او مصدرا للمواد الخام الى الدول الامبريالية ولذلك فقد وجدت الطبقات المحالفة فيجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي يتامى فيها دور الطبقة العاملة ، وجدت امامها سوى طريق الانتقال من اوضاعها،المتخلفة سلطتها الثورية المعبرة عن طموحاتها ، او لبس بالطور الالارأسمالي الىطريق التطور الاشتراكي كحل لا غنى عنه لجميع معضلاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية .

ولذلك فان الطبيعة التقدمية الثورية في اليمن الجنوبية لا تحددها ، المهمات الاساسية للثورة الوطنية الديمقراطية بل وتحددها ايضا وبصفتها ثورة شعبية تقدمية ، المهام الجديدة التي لا تدخل اساسا ضمن مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية التي تستهدف تحويل المجتمع تحويلا ثوريا من خلال القضاء على كل اشكال الاستغلال الاقطاعي والرأسمالي لتحقيق المجتمع التقدمي الاشتراكي .

ان التدابير الثورية التقدمية في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعلى صعيد الميدان الثقافي والفكري ، التي تم انجازها حتى الان هي الاساس الموضوعي الذي يمهد الطريق لانتقال الثورة الوطنية الديمقراطيه الى الثورة الاشتراكية .

ان المسيرة الظافره للثوره الكوبيه وكذلك الثورة الوطنية الديمقراطيه في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبيه تحو اهدافها الاشتراكية . قد جاء تحقيقا لابدحض لافكار لينين الذيعارض الفكرة القائله بانتطور الرأسماليه فيالمستعمرات ضرورة حتمية لانتقالها الى الاشتراكيه . كما جاءت تاكيدا لخطا تلك الافكار التي تفصل بصورة اوتوماتيكيه بين الثوره البرجوازية الديمقراطية والثورة الاشتراكيه .

غير انالطريق الحتميه لانتقال مختلفالشعوب الى الاشتراكيه ، لا تفرض مطلقا انها ينبغي ان تسلك شكل الانتقال نفسه .يقول لينين « ان جميع الامم ستصل الى الاشتراكية ، هذا امر مفهوم . ولكنها لن تصل جميعها على صورة واحدة فستحمل كل منها سمات تنفرد بهذا الشكل او ذاك من اشكال الديمقراطية وفي هذا المظهر او ذاك من مظاهر دكتاتورية البروليتاريا. وفي سرعة تحويل مختلف وجوه الحياة الى الاشتراكية » .

المهمات الثقافية والتعليمية للثورة الوطنية الديمقراطية

من المعروف بان اشكال الوعي الاجتماعي ولا سيما الثقافة ونظم التعليم والمناهج الدراسية توجد في علاقات معقدة من التاثير المبادل مع السياسة وهي تحدد في اخر المطاف بالمصالح الطبقية والاقتصادية والسياسية لهذه الطبقة او المجموعة من الطبقات الاجتماعية او غيرها .

لقد ادت اوضاع السيطرة الاستعمارية والعلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية في اليمن عموما وفي شطره الجنوبي بشكل خاص الى سيادة الايدبولوجية الاستعمارية الاقطاعية وانتشار افكار الطبقات الرجعية والثقافية الاستعمارية على الميدان الثقافي ولا سيما ميدان التعليم . كنتيجة طبيعية للسيطرة الاستعمارية الاقطاعية. كما ادت الى انحصار العلم والثقافة في الميادين النظرية الاجتماعية التي لا تصل بالمشاكل الاساسية للجماهير الواسعة كما كان حظ البلاد من المثقفين الربيطين بالعلوم وبقضايا بالانتاج يكاد لا يذكر .

واليوم وفي غمار حدوث التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، تشتد الحاجة الى القيام باعادة نظر شاملة بكل النظم والسياسات في ميدان التعليم والثقافة على النحو الذي يلائم وتحقيق مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ان مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية في الميدان الثقافي والتعليمي في المرحلة الراهنة هي مهمة ذات وجهين ، وجهها الاول يستهدف محاربة وتهديم كل الافكار الرجعية وافكار الطبقات المالكة ، والافكار الاستعمارية .

وهي من ناحيةالاخرى هي مهمة اعادة بناء افكار الجيل الجديد جيل الثورة الوطنية الديمقراطية ولا سيما ابناء الطبقات الفقيرة من العمال والفئات الشعبية اخرى بناء فوريا ونقديا ، استنادا الى التراث الثوري التقدمي وما قدمته البشرية من تراث انساني تقدمي وعلى ضوء الاشتراكية العلمية وانجازات المهمات هذه الثورة ينبغي بهداء حل الثورة والافكار الناشئة المصاحبة الفعاله في بناء الحياة الجديدة .

لقد ركز برنامج التنظيم السياسي « الجبهة القومية » على الاتجاهات الاساسية لاعادة النظر في بناء الثقافة الثورية الجديدة ونظم التعليم والتربية في النقاط الاربع التالية :

اولا – اتصال كافةالثقافات القديمة الاقطاعية والاستعمارية والبرجوازية وكل ما حاولت ان تخلفه من تقاليد ومفاهيم رجعية . ان هذه العملية والثقافة الاشتراكية العلمية والثقافه الوطنية اليمنية والعربية التقدمية والاهتمام باحياء كل ما هو جيد في تراثنا الادبي والفني حتى تلعب دورا ايجابيا بالنهضة الثقافه الوطنية .

ثانيا – وضع منهج وطني يعني تقدمي فيمجال التربية والتعليم يستند علىاسس عملية وتربوية تقدمية يمكن من الاجيال الجديدة ان تتخلص من كافة الثقافات التربوية الاقطاعية والبرجوازية ويمكنها من ان تسلح بعلم تربوي وثقافي مطور اليمني والعربي والانساني .

ثالثا – محاربة كافة الافكار الاستعمارية والاقطاعية والرجعية التي سخر الدين في خدمة مصالحها .

رابعا – تكريس الديمقراطية للقوى صاحبة المصلحة في الثورة لكل نشاط ومبادرة من اجل ان تقوم المؤسسات الجماهيرية بدور نشيط وفعال في الحياة الاجتماعية والثقافية ، خاصة في مجال تصفية المفاهيم العشائرية والقبلية والاقليمية وارساء المفاهيم الجديدة للثورة التي عبر عملية التغير لتحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية .

ان اعادة صياغة الثقافة الجديدة واساليب التربية والتعليم ينبغي ان تحدم قبل كل شيء قضية التنمية الاقتصادية في الميادين الصناعي والزراعي وبهم ذلك فقط يرتبط العلم والثقافه بالمهمات الانتاجية العملية التي تحتاجها البلاد، عن طريق دعوة الجيل الحديث وتشجيعه على خوض مختلف ميادين النشاط العملي الانتاجي لقد كانت مهمة جيل الثوره القديم هي تهديم البناء الاقتصادي والاجتماعي القائم على الاستغلال والقهرالطبقيين ، اما مهمة الجيل الحديث فهو اكثر تعقيدا واكثر صعوبة ، انها مهمة بناء المجتمع الديمقراطي والمجتمع الاشتراكي المتقدم من جميع النواحي ولا تباح انجاز مهمة البناء الشاقه هذه بدون بذل اقصى الطاقات والجهود اعتمادا على الاساليب الحديثة في ادارة وتنظيم مختلف الشؤون الاقتصادية في المجتمع .

كما وان التعليم والتربية الوطنية للجيل الناشيء ينبغي ان تجري مع الارتباط الوثيق بالحياة العملية للجماهير الكادحة خاصة العمال والفلاحين في غمار نشاطهم الانتاجي . ذلك ان النشاط الانتاجي لذي الجماهير هو مدرسة ذات اهمية لا نقل بابة حال من الاحوال عن الدراسة التي يتلقاها الطلاب على كراسي الدرس .

ان العمل التعليمي رغم ضرورته ودوره الاساسي في اعادة بناء عقول الناشئة ، الا انه يصبح عقيما ما لم يرتبط بالتثقيف السياسي العام الذي ينبغي ان نمارسه في صفوف الطلاب الهيئات والمنظمات السياسية والجماهيرية .

ولا شك بان تعزيز الدور القيادي والتوجيهي للمنظمة الطلابية ، الاتحاد الوطني لطلبة اليمن، على ضوء الصافها الكامل بالجماهير الطلابية ، واندماجها مع مشاكلهم وطموحاتهم سيلعب دورا اساسيا في هذا الميدان .

ولا شك ان سياسة اختيار المدرسين وتثقيفهم والعناية بهم تحتل مكانة خاصة في ذلك ، ولا سيما وان هناك نسبة كبيرة منهم من كانوا قد درسوا او عملوا في ظل السيطرة الاستعمارية والاقطاعية ، الامر الذي يتطلب مساعدة الطالبيه منهم على اعاده تكوينهم الفكري بالشكل الذي يتلاءم والمرحلة الراهنة ■■